

ملاحظ نحوية في شرح العقيدة الواسطية لمحمد خليل هرّاس*

علي أوكتا أحمد

قسم اللغة العربية والفرنسية، جامعة ولاية كوارا، مليتي، نيجيريا

aliyu.ahmad@kwasu.edu.ng, E-mail: Mobile: 08165906330

ملخص

إنّ النحو علم لا يستغنى عنه كل مجتهد في أي مجال معرفي، إذ هو مثل الدلو الذي يرد به الوارد الماء من البئر، به يفهم المعاني، ويدرك به المقصود من الكلام أو النص. وإنّ نشأته مرتبطة ارتباطاً شديداً بالقرآن العظيم، والسنة النبوية الشريفة؛ ومن ثمّ أصبح الإلمام به أمراً ضرورياً لكل من يسعى نحو فهم مضمون أي كتاب الله وسنة رسوله، وما يتعلق بهما من العلوم الدينية. وهذه الدراسة تسعى لإبراز ملاحظات الشيخ محمد خليل هرّاس النحوية في شرحه للعقيدة الواسطية لقصد إفهامها. ولتحقيق الهدف اتخذت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل البيانات المتاحة في هذا الشرح. وفي النهاية توصلت الدراسة إلى أنّ لعلم النحو أهمية قصوى بين العلوم الأخرى حيث لا يمكن الاستغناء عنه لفهم مضامينها وإفهامها للناس، وخاصة العلوم الدينية.

الكلمات المفتاحية: العقيدة؛ النحو؛ فهم النصوص؛ تفهيم؛ علوم الدين.

مقدمة

لا يخفى على أحد أنّ فهم النص منثوراً أو منظوماً، لغوياً أو أدبياً شرعياً أو لاشرعي يعتمد اعتماداً كبيراً على فهم القواعد العربية، والتي من أهمها علم التركيب أو علم النحو. فالكاتب الناثر أو الشاعر لا ينتج عملاً يستفيد منه القراء إلا إذا روعي هذه القواعد، إذ هي من الأساسيات التي لا يسع الأديب جهله، وبها يقرب المعنى من القراء، وإلا فإنّ عمله يكون مجرد الكلمات أو الألفاظ مجتمعة في سطور بدون ما فائدة. فالقارئ لنصوص شرعية مثلاً، يدرك معانيها ويستنتج الأحكام المراد منها وفقاً لمعرفته لقواعد هذا العلم، ومن ثم رأى العلماء من قديم الزمان أن الاهتمام بعلم النحو لا يقل عن اهتمامهم بالعلوم الشرعية حيث إن سوء الإدراك لعلم النحو يؤدي إلى سوء الفهم للنصوص الشرعية. وقد أورد ابن هشام الأنصاري في المغني أنّ سيبويه توجه إلى دراسة علم العربية بعد أن دخل على حماد بن سلمة لكتابة الحديث، وخلال قراءته لحديث نبوي لحن، فصاح به حماد البصري قائلاً: "لحنت يا سيبويه". قال سيبويه إثر ذلك: والله لأظلمن علماً لا يلحني معه أحد، ثم مضى إلى الخليل ولزمه وغيره.¹

هذا، وليس غريباً بين علماء الدين الإسلامي تعلم القواعد العربية لغرض خاص، وهو ديني من جانبين: الأول، ليكونوا على يقين فيما يتضمنه الكتب الدينية من الأحكام وبيانها للعام والخاص، وتطبيقها في حياتهم اليومية. والثاني لفهم القراء وطلبة العلم لما يحتويه هذه الكتب. وقال ابن فارس في بيانه عن الخطاب الذي يقع به الأفهام من القائل والفهم من السامع بأنّ ذلك يقع من وجهين؛ أحدهما الإعراب والآخر التصريف، والإعراب ما يميز به المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين.² ويلاحظ ذلك في بعض التفاسير القرآنية، وشروح العلماء لمتون الأحاديث النبوية الشريفة، وفي شروح متون الكتب الفقهية والعقيدية والتاريخية وغير ذلك. وكثيراً ما يقرأ القارئ نصاً ويسئ منه فهماً وقد لا يفهم منه شيئاً لعدم كفته من القواعد العربية، وخاصة النحو. ولأمثال هذا الصنف من القراء، أصبح شرح الكتب الدينية وغيرها مهمة كبيرة على العلماء لتقريب معاني النصوص وتسهيلها وحل المشكلات المتعلقة بسوء الفهم أو عدم الفهم بالكلية. فهذه المقالة تهدف إلى بيان أهمية الملاحظ النحوية المستوردة في شرح محمد خليل هرّاس للعقيدة الواسطية لمؤلفه الشيخ ابن تيمية والتي من

* - هو الإمام الكبير الشيخ العلامة، السلفي المحقق، الدكتور محمد بن خليل حسن هرّاس رحمه الله. ولد الشيخ عام 1916م بقرية الشين، طنطا من محافظة الغربية بجمهورية مصر العربية، وتوفي (رحمه الله) في شهر سبتمبر عام 1975م عن عمر يناهز الستين، وقد ألقى حياته في التعليم والتأليف والدعوة ونشر السنة وعقيدة أهل السنة والجماعة.

خلالها قرّب معاني الكتاب للقراء وطلبة العلم الذين يرغبون في فهم مضمون الكتاب، ومن ثم فهم العقيدة الصحيحة. ولتحقيق هذا الغرض تنتهج الدراسة منهج الوصفي الذي يصف ظاهرة من الظواهر أو قضية من القضايا وصفاً دقيقاً.

نبذة عن الكتاب

الكتاب عبارة عن شرح مختصر لمقن "العقيدة الواسطية" لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية؛ ومن خلال هذا الشرح أبرز الشيخ محمد خليل هراس جهده البالغ حيث تعرض فيه لجميع الموضوعات التي تتعلق بالعقيدة تبعاً لمقنته. ويعد هذا الشرح من أهم وأنسب الشروح للواسطية، ولأهميته قام بمراجعته الشيخ عبد الرزاق عفيفي، والذي نشرته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة في 162 صفحة، كما طبع بمطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ونشر بدار الاعتصام بالقاهرة في 134 صفحة. وقد أعادت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة طباع هذا الشرح مع تصحيح الشيخ إسماعيل الأنصاري وتعليقه عليه في 198 صفحة. ومن جانب آخر، نشر دار الهجرة بالرياض الشرح نفسه بعد عناية الشيخ علوي بن عبد القادر السقّاف بضبط نصه وتخريج أحاديثه، وألحقه بملحق الواسطية للشيخ علوي بن عبد القادر السقّاف، وكل ذلك في 395 صفحة.

يحتوي شرح الشيخ محمد خليل هراس للعقيدة الواسطية على مباحث أو فصول أو موضوعات متعددة على اختلاف الطبقات، يبين من خلالها عقيدة أهل السنة والجماعة على حسب ما ورد في متن الكتاب. وذلك ببيان جميع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي احتج بها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه بيانا واضحا مقنعا، قرّب به معانيه للقارئ وسهّل له فهمه؛ كما حلّل مشكله مستعينا بالقواعد اللغوية من النحو والصرف. فما ترك قاعدة نحوية أو صرفية اختلف فيها اللغويين إلاّ وبين الاختلاف، وبين موقفه منه. وبهذا، قدّم الشيخ شرحاً يقول عنه الشيخ عبد الرزاق عفيفي إنّه "من أنفس الشروح، وأوضحها بيانا وأخصرها عبارة"³.

أهمية النحو في فهم النصوص وتفهمها

إنّ لعلم النحو أهمية بالغة لا يستهان بها لأنه دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى التي تستمدّ

منه العون وتستلهم القصد، وترجع إليه في جليل مسألتها، وفروع تشريعها، إذ ليس هناك علم يستقلّ بنفسه عن النحو أو يسير بغير نوره.⁴ فيقال إنه أسمى العلوم قدراً وأرفعها منزلة، وأنفعها أثراً وأعظمها شرفاً، وبه يسلم القارئ لكتاب وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما دونهما من النصوص من الأخطاء واللحن والتحرّيف.⁵ ولأهمية هذا العلم جعله العلماء شرطاً يجب استيفاءه كل من يهتم بالعلم والمعرفة، لأنه بمثابة الملح في الطريق. يقول ابن الأنباري: "إنّ أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا على أنّه شرط في رتبة الاجتهاد، وأنّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه..."⁶ ومن هنا يجدر الذكر أنّ العلاقة بين النحو والمعنى علاقة وثيقة متينة حيث لا يتضح للقارئ معنى نصّ من النصوص بدون فهمه للوحدات - الجمل - التي تتكون منها النصّ، ولا يفهم مضمون الجمل بدون فهمه لوظيفة كل وحدة - كلمة - في تركيب كل جملة من النصّ، وفهمه كذلك لعلاقة كل كلمة بالتي قبلها والتي بعدها، ووضعها من الجملة.

ولقد اهتم العلماء من المفسرين والمحدثين والفقهاء والأصوليون بها العلم فعكفوا على تطبيق قواعده في فهم النصوص وتفهمها الناس. ومن هذا القبيل جعل العلماء علم النحو ضرورياً في الذي يجتهد لفهم نص ديني، حيث إنّ المعاني تتغير بتغير التراكيب، فالذي يجهل علم النحو، لا يتيسر له فهم كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، كما يصعب عليه استنباط الأحكام من أيّ نص ديني. وفي هذا قال الزجاجي:

فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلم في تعلم النحو، وأكثر الناس يتكلمون على سجيبتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيفهمون ويفهمون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغير، وتقويم كتاب الله عزّ وجلّ، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار

النبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب. وهذا ما لا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه صلى الله عليه وسلم...⁷

هذا، فإن درجة إدراك الفقيه أو المفسر وفهمه للنحو لا ينبغي أن يقل عن درجة إدراكه وفهمه للغة أو التفسير أو غيرهما من العلوم، كما أشار إلى ذلك الإمام الشاطبي في قوله: "فالحاصل أنه لا غنى للمجتهد في الشريعة عن بلوغ درجة الاجتهاد في كلام العرب، بحيث يصير فهم خطابها له وصفا غير متكلف ولا متوقّف فيه في الغالب إلا بمقدار توقف الفطن لكلام اللبيب"⁸ وفي بيانه عن مكانة علم النحو وفضله بين العلوم وعن أهميته في فهم النصوص الدينية، قال عباس حسن: "... فهل ندرك كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير، وأحاديث الرسول عليه السلام، وأصول العقائد وأدلة الأحكام وما يتبع ذلك من مسائل فقهية وبحوث شرعية ... إلا بإلهام النحو وإرشاده"⁹.

تبيّن مما سبق أنّ النحو علم لا يستهان به، ولا يستغنى عنه كل من يجتهد في المعرفة وفهم الأحكام الشرعية أو استنباطها من مصادرها، فبه استطاع المفسرون والمحدثون والفقهاء والأصوليون فهم النصوص القرآنية والحديثية والفقهية وغيرها وافهامها للناس.

الملاحظ النحوية في الشرح

وردت في شرح محمد خليل هراس للعقيدة الواسطية ملاحظ نحوية مختلفة منها:

1: الإضافة

يعرّف الإضافة بأنها نسبة تقييدية بين اسمين والتي توجب لثانيهما الجرّ مطلقاً. ويسمى الاسم الأول منهما مضافاً، ويعرب حسب موقعه في الكلام، فيكون إمّا مبتدأ، أو خبراً أو فاعلاً أو نائب فاعل أو مفعول به، أما الثاني، فيسمى مضافاً إليه مجروراً. وقد قسمها النحاة إلى نوعين؛ المحضة وغير المحضة، فالمحضة تعرف بالإضافة المعنوية أو إضافة لفظ ومعنى، بحيث تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية. وهذا النوع من الإضافة يفيد التعريف والتخصيص، لأنّ المعنى فيها يوافق اللفظ. وأمّا الإضافة اللفظية

أو المجازية، فهي إضافة اسم إلى اسم لفظاً، بحيث يكون المعنى على غير ذلك، لأنّ الاسناد يكون من جهة اللفظ لا غيره. وهذا النوع لا يفيد التعريف ولا الاختصاص، لأنّ المضاف فيها يكون اسماً مشتقاً عاملاً في المضاف إليه وزمنه للحال أو المستقبل أو على الدوام.¹⁰ ويقع ذلك في إضافة اسم الفاعل، واسم المفعول، وصفة المشبهة، والأسماء المبهمّة وصدر العلم المركب تركيباً مزجياً إلى عجزه. ويلحق بهذا النوع، الإضافة الشبيهة بالإضافة المعنوية، والتي أشار إليها هراس في شرحه على النحو التالي:

أ- المضاف إلى ضمير: تقع إضافة الاسمالظاهر إلى الضمير ضرورة، وذلك أنّ ما فيه تنوين أو نون يلزم إضافته.¹¹ وقد أشار هراس إلى هذه الإضافة عند تعليقه على قول ابن تيمية "الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى..." بالقول إنّ المراد بالرسول المضاف إلى ضمير الربّ محمد صلى الله عليه وسلم. فالضمير [الهاء] يعود إلى الله (الربّ) الذي أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم.¹² إضافة الموصوف إلى الصفة: يرى

بعض النحاة أنّ إضافة الاسم (الموصوف) إلى الصفة شبيهة بالمحضة وليست المحضة، واختلفوا في احتياجها إلى التأويل. وقال الفراء وبعض البصريين إنّه لا حاجة إلى التأويل إذا اختلف اللفظان، ونقل ذلك أيضاً عن الكوفيين.¹³ وعند تعليق الشارح على قول ابن تيمية "... أرسل رسوله بالهدى ودين الحق..."، على أنّ المراد بالدين في قوله (رحمه الله) جميع ما أرسل الله به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحكام والشرائع، وأنّ إضافته إلى الحق من إضافة الموصوف إلى صفته، أي الدين الحق، والمراد به الثابت الواقع.¹⁴ وذلك لأنّ الدين هو الموصوف بالحقيقة.

ج- إضافة الصفة إلى الموصوف: يرى البصريون أنّه لا يجوز إضافة صفة

إلى الموصوف إلا مع التأويل على تقدير مضاف إليه محذوف وهو الموصوف بتلك الصفة، وأجاز ذلك الكوفيون بشرط اختلاف اللفظين.¹⁵ وبين الشارح هذه الظاهرة عند تعليقه على قوله تعالى "ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم..." بقوله إن إضافة [نجوى] إلى ثلاثة من إضافة الصفة إلى الموصوف، وإن التقدير: ما يكون من ثلاثة نجوى، أي ثلاثة متناجين.¹⁶

المضاف إلى معرفة: يقال "هو اسم نكرة اكتسب التعريف عند إضافته إلى اسم معرفة من المعارف".¹⁷ وأشار الشارح إلى هذه الظاهرة عند تعليقه على قوله تعالى "وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا..."، قائلا: "المراد بالكلمة هنا الكلمات لأنها أضيفت إلى معرفة فتفيد معنى الجمع" وذلك بعد اكتسابه التعريف.¹⁸

-د-

2: الحال

الحال هو وصف حكمها نصب يذكر لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو منهما معا أو من غيرهما، والأصل فيها أن تكون نكرة مشتقة، ولا تكون معرفة إلا قليلا. وقيل بأنه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة.¹⁹ وقال ابن يعيش إن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول، كأنه يقع جوابا عن السؤال: "كيف كان الفاعل عند صدور الحدث منه"، أو يقع مفعولا له جوابا عن السؤال: "لم فعلت". وزاد قائلا: "إنما سمي حالا لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه، تطاول الوقت أو قصر. ولا يجوز أن يكون لما مضى أو انقطع، ولا لما لم يأت من الأفعال".²⁰ وذلك لأن الحال هيئة الفاعل أو المفعول وصفته وقت وقوع الفعل.

وفي موضعين من شرحه، أشار هراس إلى الحال مبينا به هيئة الفاعل مرةً وهيئة المفعول مرةً أخرى عند وقوع الحدث. وهو في الموضع الأول يتعلق على قول تعالى كما أورده ابن تيمية "فلا

تجعلوا لله أندادا أنتم تعلمون" قائلا: "وجملة [وأنتم تعلمون] وقعت حالا من الواو في تجعلوا، والمعنى إذا كنتم تعلمون أن الله هو وحده الذي خلقكم ورزقكم وأن هذه الآلهة التي جعلتموها له نظراء وأمثالا... لا تخلق شيئا...".²¹ أي حال كونكم تعلمون هذه الحقيقة؛ وهنا بيان لهيئة الفاعل المتمثل في واو الجماعة. وفي الموضع الثاني، عندما يتعلق على حديث نبوي أورده ابن تيمية، يقول فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: "عجب ربنا من قنوط عباده وقرب خيريه، ينظر إليكم أزليين قنطين، فيظلل يضحك يعلم أن فرجكم قريب"، حيث قال إن قوله [أزليين قنطين] حالان من الضمير المجرور في [إليكم].²² وهنا بيان لهيئة المفعول به، إذ الجار والمجرور [إليكم] في محل نصب.

3: التمييز

التمييز عند النحويين ما اجتمع فيه خمسة خصال، وهي أن يكون اسما، وفضلة، ونكرة، وجامدا، ومفسرا ومبيئا لما انبهم من الذوات.²³ ويقول مصدر آخر إن التمييز هو اسم منصوب نكرة بمعنى "من" يبين ما أبهم قبله، ويتنوع إلى نوعين: فالنوع الأول، تمييز الذات أو المفرد، وهو الذي يزيل الإبهام عن شيء محسوس أو كلمة واحدة، ويقع بعد المقادير وشبهها (المساحة، الوزن، الكيل)، وبعد الأعداد وبعد ما هو فرع له. والنوع الثاني، تمييز الجملة أو النسبية، وهو الذي يبين ما أبهم أو غمض من المعنى العام بين طرفي الجملة، أو يبين إجمال نسبة شيء إلى شيء آخر.²⁴ وهذا النوع من التمييز قد يكون محولا عن الفاعل، وقد يكون محولا عن المفعول، أو عن غيرهما، وقد يكون غير محولا. والغرض من هذا التحويل هو القصد في الاتساع والشمول والمبالغة.

وقد أشار الشيخ هراس في شرحه إلى تمييز الجملة في موضعين:

أ- التمييز المحول عن الفاعل في شرحه لكلام الله تعالى "ربنا وسعت كل شيء رحمةً وعلما" أن قوله "رحمةً وعلما" انتصب على التمييز المحول عن الفاعل؛ حيث إن تقدير الكلام: وسعت رحمتك وعلمك كل شيء؛ على أن الرحمة في الآية

فاعل لفعل "وسعت". فرحمة الله وسعت في الدنيا المؤمن والكافر، والبر والفاجر، ولكنها في الآخرة تكون للمتقين خاصة،²⁵ فَعَلِمَ أَنَّ التمييز "رحمة" في الآية محول عن الفاعل "رحمتك وعلمك"، وأزال بذلك الإبهام عن معنى العام بين طرفي الجملة.

ب- تمييز الجملة بعد أفعل التفضيل، وذلك في شرح هراس لقول الله تعالى "فإن الله خير حافظاً" حيث يقول: "وأما قوله [فإن الله خير حافظاً] فالحافظ والحفيظ مأخوذ من الحفظ وهو الصيانة ومعناه الذي يحفظ عباده بالحفظ العام، فييسر لهم أفواتهم ويحفظ أوليائه بالحفظ الخاص ... وانتصب حافظاً تمييزاً لخير الذي هو أفعل تفضيل، لا لغيره، ومبينا الإبهام في الجملة.²⁶

4: البديل

البديل في اللغة بمعنى عوض، وفي اصطلاح النحاة هو تابع من التوابع مقصود بالحكم،²⁷ وقال فاضل السامرائي هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه.²⁸ ومعنى المقصود الحكم عند العلماء هو الاسم الذي قصد به الحكم (البديل) ويعوض به غيره (المبديل منه) في الكلام لبيان المقصود، أو إبدال الآخر من الأول وجعله مكانه.²⁹ فالبديل هو المهم، والمبديل منه يذكر تمهيداً لذكر البديل، فيقال بذلك إن البديل يذكر على نية احلاله محل المبديل منه، وأما المبديل منه فيذكر على نية اسفاته فليس هو المقصود بالحكم. وقد اختلف النحويون تقسيم البديل، حيث يوجد من انقسمه إلى ستة أقسام، مثل ابن هشام في قوله: "وهو إما بدل كل أو بعض أو اشتمال أو اضراب أو نسيان أو غلط"،³⁰ بينما هو إلى أربعة أقسام كما ورد في شرح ابن عقيل: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل المباين للمبديل منه،³¹ وهو بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل المغاير. وينقسم إلى ثلاثة: غلط، نسيان، اضراب عند فاضل السامرائي،³² وبدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال وبدل الغلط عند

ابن كمال.³³ ويتعلق بالبديل والمبديل منه أن يكونا معرفتين أو نكرتين أو مختلفتين، كما يجوز كونهما ظاهرتين أو مضمريتين ذكر الشارح هذه الظاهرة مرة عند شرح قول ابن تيمية "فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة" بقوله إن أهل السنة والجماعة بدل من الفرقة،³⁴ والفرقة إذن، هو المبديل منه وليس المقصود بالحكم، بل المقصود بالحكم البديل وهو المهم حيث أحل محل المبديل منه.

5: الضمائر

الضمائر، جمع الضمير، وهو لفظ ينوب عن الاسم في الكلام، أو لفظ وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب. وسمي بذلك لأن المتكلم يضم الاسم السابق ذكره أو لأنه يضم اسم المخاطب أو يضم اسمه في حال التكلم، ويجعل لفظاً آخر كناية عما أضم.³⁵ والضمائر مبنية بناء دائماً.

ورد في الشرح بيان عن الضمائر في موضعين منها: بيانه عن ضمير الفصل يأتي تعريفاً للجملة الإسمية عند شرحه لقول الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ بقوله إن تعريف الجملة الإسمية وإتيان الضمير المفصل، يكون لإفادة اختصاصه سبحانه وتعالى بإيصال الرزق إلى عباده دون اشتراك أحد من الخلائق.³⁶ ومنها بيان الشارح أن الضمير في [إني] في قوله تعالى ﴿إني متوفيك ورافعك إني...﴾ هو ضمير الرب جل شأنه، لا يحتمل شيئاً غير ذلك، ورد ذلك من يؤوله إلى أن المراد، هو إلى محل رحمتي أو مكان ملائكتي، وما إلى ذلك من التأويلات قائلاً إنه لا معنى له.³⁷

6: النعت/الصفة

تعرف الصفة بأنها "الفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو في شئ من سببه، وذلك المعنى عرض للذات لازم له".³⁸ وهي تابعة للموصوف في إعرابه: رفعا ونصبا وجزاً، وفي التعريف والتنكير، وفي الافراد والتنثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، ويفيد التخصيص، أي تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، كما يفيد التوضيح، وهو تقليل الاشتراك الحاصل في المعارف، ولها أعراض أخرى كثيرة. ولا فرق بين الصفة والنعت، سوى أن الصفة تسمية بصرية والنعت تسمية كوفية؛ ويرى بعض

العلماء أنّ الصفة تكون بالأفعال والنعته بالحلية.³⁹ وتأتي مفردة أو شبه جملة أو جملة، وقد تكون حقيقية أو سببية.

ورد في شرح هراس التعليق على الصفة أو النعت في موضعين:

الأول منهما عند قول ابن تيمية "بسم الله الرحمن الرحيم"، على أنّ الرحمن صفة لاسم الجلالة بعد أن أشار الشارح إلى اختلاف العلماء في المسألة قائلا: "ومنع بعضهم كون [الرحمن] نعتا لاسم الجلالة لأنّه علم آخر لا يطلق على غيره، والأعلام لا يُنعت بها". ويرى الشارح أنّ الصحيح في المسألة هو أنّه نعت له باعتبار ما فيه من معنى الوصفية، فيقول إنّ [الرحمن] اسم الله تعالى ووصفه في الوقت نفسه، ولا تنافي اسميته وصفيته، فمن حيث كونه صفة جرى تابعا على اسم الله، ومن حيث كونه اسما ورد في القرآن غير تابع، وإنّما ورد الاسم علما في مثل قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾.⁴⁰ ومن هنا اتضح أنّ لفظ [الرحمن] في البسملة صفة لاسم الجلالة، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان في تفسيره عند قوله: "فهو وصف لم يستعمل في غير الله كما لم يستعمل اسمه في غيره...".⁴¹ وورد اسما في بعض الآيات القرآنية.

وثانيهما عند تعليقه على قول ابن تيمية: "وعلى آله وصحبه وسلم تسليما مزيدا"، حيث يقول الشارح: "ومزيدا صفة لتسليما، وهو اسم مفعول من زاد المتعدي والتقدير مزيدا فيه".⁴² وعلى هذا فهو تابع لموصوفه في اعرابه نصبا، وفي تنكيره وفي إفراده.

7: التقديم والتأخير

التقديم والتأخير ظاهرة مشهورة في النحو العربي، فهو عبارة عن نقل لفظ عن رتبته في نظام الجملة إلى غيرها في اللغة العربية؛ مثل نقل المبتدأ إلى رتبة الخبر، والخبر إلى رتبة المبتدأ، أو تقديم المفعول على الفاعل، حيث أريد به مؤخرا ما أريد به مقدما. وقد أكد سيبويه أنّ التقديم والتأخير عربيّ جيّد كثير، وقال عن العرب "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهتمانهم ويعنيانهم".⁴³

وقد ورد في شرح هراس مسألة التقديم والتأخير في موضعين: أولهما عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿يا عيسى إني متوفيك ورافعك إني﴾ حيث بيّن

موقف بعض العلماء في رأيهم أنّ في الكلام تقديم وتأخير على أنّ التقدير: إني رافعك ومتوفيك، أي مميتك بعد ذلك. قال الفراء: "يقال: إنّ هذا مقدّم ومؤخر، المعنى فيه: إني رافعك إني ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد إنزالي إياك في الدنيا، فهذا وجه. وقد يكون الكلام غير مقدّم ولا مؤخر؛ فيكون معنى متوفيك: قابضك؛ كما تقول: توفيت مالي من فلان: قبضته من فلان، فيكون التوفي على أخذه...".⁴⁴ فأخذ الشارح بالرأي الأخير غير أنّه ذهب إلى رأي الأكثرين على أنّ المراد بالتوفي النوم، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار﴾، وقال: "والحق أنّ عليه السلام رُفِع حيا، وأنّه سينزل قرب قيام الساعة...".⁴⁵

والموضع الثاني عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿بسم الله﴾ حيث قال إنّ الباء في [بسم] متعلقة بمحذوف قدره بعضهم فعلا، (وهم الكوفيون، لأنّ تقدير الكلام عندهم [أقرأ أو أتلو]) وقدره بعضهم اسما، (وهم البصريون، إذ تقدير الكلام عندهم [قراءتي أو تلاوتي بسم الله]). ومن هذا الجانب يرى أنّه يحسن جعل المقدّر متأخرا، لأنّ الاسم هو الأحق بالتقديم، ولأنّ تقديم الجار والمجرور يفيد اختصاص الاسم الكريم بكونه متبركا به.⁴⁶ والمعلوم أنّ الجار والمجرور لا بدّ له من متعلق يتعلق به من فعل أو معناه، لأنّه معمول بمنزلة المفعول به، فلا بدّ له من عامل؛ وفي هذه الحالة، يتعلق الجار والمجرور [بسم] بفعل مضارع [أقرأ] والتقدير: [بسم الله الرحمن الرحيم أقرأ].

8: حروف المعاني

حروف المعاني هي عبارة كلمات تدل على معان، وليست بأسماء، وأفعال، ولا أسماء أفعال. وتسمى أيضا حروف الربط أو أدوات الربط، وهي كثيرة، منها ما كان للعطف، والابتداء، الاستفهام، والجر، الاستثناء، والتوكيد، والجزم، والنصب، والعرض، والقسم، والتمني، والندبة، والتحضيض، والایجاب، والشرط، والنفي وغير ذلك.⁴⁷ ومن الحروف المعاني التي تناولها الشارح بالبيان عنها في شرحه: من، وال التعريف، وثم، وما، وهمزة، وواو، وفي، لام التعليل على النحو التالي:

- من: حرف جر لها عدة معاني، منها: ابتداء الغاية، التبويض، بمعنى على،

وفي، والباء، والمجازة وغير ذلك. وقد وردت في مواضع كثيرة في شرح هرّاس بمعانيها المختلفة إلا أنّها تبيّنها عند التعليق على قول ابن تيمية "ومن الإيمان بالله؛ الإيمان بما وصف به نفسه... قائلًا: "... ومن هنا، للتبعيض، والمعنى: ومن جملة إيمان أهل السنة والجماعة... أنّهم يؤمنون بما وصف به نفسه".⁴⁸

- لام التعليل: حرف تدخل على الفعل المضارع أو غيره لبيان العلة، تكون بعدها "أن" مضمرة، وتنصب الفعل. وقد ذكر الشارح هذه اللام عند تعليقه على قول ابن تيمية "الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله..."، حيث يقول إنّ اللام في قوله [ليظهره] لام التعليل وهي متعلقة بأرسل، وهو من الظهور بمعنى العلوّ والغلبة، أي ليجعله عاليًا على الأديان كلها.⁴⁹ فيدل ذلك على أنّ اللام تعلّل الحدث الذي سبقها.

- ال للجنس: هي التي تدخل على الجنس، ولا يراد بها واحد معين من أفراد الجنس. وعند التعليق على قول ابن تيمية "ليظهره على الدين كلّ..." قال الشارح إنّ [ال] في الدين للجنس، فيدخل في معناه كلّ دين باطل، وهو ما عدا الإسلام.⁵⁰ فعرف أنّ [ال] ليست العهدية التي يراد بمصحبها واحد بعينه من أفراد الجنس.

- ثم: هي من حروف الهوامل والعطف، وتفيد الترتيب والترخي. وأمّا البيان عنها، فقد ورد عند تعليق الشارح على قول ابن تيمية في بداية فصل مستقل عن سابقه "ثمّ في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالسنة تفسر القرآن..."، بقوله إنّ [ثمّ] وما بعدها جاء عطفًا على قوله (أي ابن تيمية) فيما تقدم.⁵¹ والقول السابق له هو "من تدبر القرآن طالبًا للهداية منه تبين له طريق الحق"، والتقدير: من تدبر القرآن ثمّ تدبر في سنة رسول الله، كما اقتضى إلى ذلك قول

الشارح "والتعويل عليه بعد كتاب الله عز وجل، قال تعالى: 'وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة، والمراد بالحكمة السنة'.⁵²

- في: هي حرف جرّ، ولها معاني متعددة، منها أنّها للوعاء، وللمصاحبة كـ"مع"، وللإستعلاء، وللمقايضة، وللتعليل، وبمعنى من، وإلى، والباء، بعد، وعن، وعند وغير ذلك. وفي شرح هرّاس بيّن الشارح من معانيها وظبفتها عندما يتعلق على قول النبي صلى الله عليه وسلم "ربّنا الله في السماء تقدّس اسمك..." أورده ابن تيمية، على أنّ [في] تكون بمعنى "على" الدالة على الاستعلاء، ولأنّ الحديث صريح في علوّ تعالى وفوقيته.⁵³

- ما المصدرية: هي "ما" التي تؤول مع ما بعدها بمصدر، وهي إمّا زمانية تؤول ما بعدها بمصدر نائب عن ظرف الزمان أو غير زمانية تؤول ما بعدها بمصدر يعرب حسب موقعه في الجملة. وعند تعليق الشارح على ما أورده ابن تيمية من قوله تعالى "فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم..."، قال الشارح إنّ [ما] هنا مصدرية ظرفية.⁵⁴ والتقدير: فاستقيموا لهم على عهدهم مدة استقامتهم لكم.

الخاتمة

هذه الدراسة عبارة عن البحث حول أهمية النحو في فهم النصوص وتفهمها، مع إشارة خاصة إلى شرح العلامة محمد خليل هرّاس للعقيدة الواسطية لصاحبه شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام ابن تيمية. وخلال هذه الدراسة، تناول الباحث نبذة عن حياة الشارح، وعن الكتاب (الشرح)، كما تناول ما يتعلق بأهمية النحو العربي في فهم النصوص وتفهمها الآخرين، وانتهى ببيان الملاحظ النحوية الواردة في الشرح. ومن خلال ما سبق، توصلت الدراسة إلى أنّ النحو علم لا تستغنى عنه العلوم الأخرى، وخاصة العلوم الدينية. فقد استعان العلامة محمد خليل هرّاس في هذا الشرح بعلم النحو عند بيانه لبعض النقاط المهمة في العقائد، وذلك لتسهيل

فهمها لدى القراء وطلاب العلم. هذا، ويوصي الباحث العلماء والكتبة المعاصرين بامتثال منهج العلامة هراس وغيره عند شرح الكتب.

بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1987م، ج1، ص 152.

الهوامش والمراجع

- 1- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، د.ت. ج1، ص308.
- 2- ابن فارس أحمد، الصحابي في فقه اللغة العربية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م، ص 143.
- 3- محمد خليل هراس، شرح العقيدة الواسطية، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، دار الإعتصام، ط4، د.ت، ص 3.
- 4- عباس حسن، النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف بمصر، ط3، د.ت، ج1، ص 1.
- 5- أيمن أمين عبد الغني، النحو الكافي، القاهرة، دار التوفيقية للتراث، 2010م، ص 17.
- 6- الأنباري، أبو البركات، الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، 1971م، ص 95.
- 7- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق زمان المبارك، بيروت، دار النفائس، ط3، 1979م، ص 95.
- 8- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، الموافقات، تقديم بكر بن عبد الله أبو زيد، الخبر، دار ابن عقان، 1997م، ج5، ص 57.
- 9- عباس حسن، المرجع السابق، ج1، ص 1.
- 10- إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب،

- 11- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج2، ص 134.
- 12- محمد خليل هراس، المرجع السابق، ص 54.
- 13- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله، المساعد على التسهيل للفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، ط1، 1982م، ج2، ص 333.
- 14- محمد خليل هراس، المرجع السابق، ص 54.
- 15- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، عمان، دار الفكر، 2000م، ج3، ص 134.
- 16- محمد خليل هراس، المرجع السابق، ص 146.
- 17- أيمن أمين عبد الغني، المرجع السابق، ص 112.
- 18- محمد خليل هراس، المرجع السابق، ص 151.
- 19- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، القاهرة، دار التراث، ط20، 1980م، ج2، ص 242.
- 20- ابن يعيش، يعيش بن علي، المرجع السابق، ج2، ص 4.
- 21- محمد خليل هراس، المرجع السابق، ص 131.
- 22- المرجع نفسه، ص 171.
- 23- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط4، 2004م، ص 223.
- 24- محمد فاضل السامرائي، النحو العربي، أحكام ومعان، بيروت، دار بن كثير، ط1، 2014م، ج2، ص 84.
- 25- محمد خليل هراس، المرجع السابق، ص 107.

- 39- المرجع نفسه، ج2، ص 232.
- 40- محمد خليل هرّاس، المرجع السابق، ص 48-49.
- 41- أبو حيان، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والأخرون، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993م، ج1، ص 125.
- 42- محمد خليل هرّاس، المرجع السابق، ص 60.
- 43- سيبويه، عمرو بن عثمان، المرجع السابق، ص ج1، 34.
- 44- الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1983م، ج1، ص 219.
- 45- محمد خليل هرّاس، المرجع السابق، ص 143.
- 46- المرجع نفسه، ص 45-46.
- 47- إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2006م، ج5، ص 238.
- 48- محمد خليل هرّاس، المرجع السابق، ص 66.
- 49- المرجع نفسه، ص 54.
- 50- المرجع نفسه، ص 54.
- 51- المرجع نفسه، ص 161.
- 52- المرجع نفسه، ص 161-162.
- 53- المرجع نفسه، ص 176.
- 54- المرجع نفسه، ص 104.
- 26- المرجع نفسه، ص 108.
- 27- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، المرجع السابق، ص 288.
- 28- محمد فاضل السامرائي، المرجع السابق، ج2، ص 293.
- 29- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج1، ص 349.
- 30- ابن هشام الأنصاري، شرح ثنور الذهب، تحقيق محمد محمد تامر وآخرون، القاهرة، دار الزهراء، دب، ص 410.
- 31- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، القاهرة، دار التراث، ط20، 1980م، ج3، ص 249.
- 32- محمد فاضل السامرائي، المرجع السابق، ج2، ص 295-296.
- 33- كمال باشا، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، بيروت، دار الفكر، ط2، 2002م، ص 157-158.
- 34- محمد خليل هرّاس، المرجع السابق، ص 61.
- 35- محمد خير الحلواني، الواضح في النحو، بيروت، دار المأمون للتراث، ط6، 2000م، ص 43.
- 36- محمد خليل هرّاس، المرجع السابق، ص 95.
- 37- المرجع نفسه، ص 143.
- 38- ابن يعيش، يعيش بن علي، المرجع السابق، ج2، ص 232.